

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 19 أكتوبر 2024

متفرقات

في إطار تعزيز تعلم اللغات الأجنبية بالجامعة الجزائرية تدشين قسم اللغة الصينية بجامعة الجزائر 2

السعيد رحمانى، أن افتتاح هذا القسم يعد «لبنة أساسية في تعليم اللغة الصينية في الجزائر»، وذلك في إطار «برنامج التعاون بين البلدين الذي يحرص عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، رفقة نظيره الصيني، السيد شي جين بينغ»، مشيرا في هذا السياق إلى أن هذا التعاون «يجسد التبادل الثقافي والمعرفي بين الجانبين، من خلال «تعليم اللغة الصينية في الجامعة الجزائرية، وكذا تنقل الطلبة الصينيين كل سنة إلى الجزائر لتعلم اللغة العربية».

وفي السياق، نوّه القائم بالأعمال بسفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، تشاو بينغشونغ، بهذه المبادرة الرامية إلى «تطوير تعليم اللغة الصينية في الجزائر»، مفا يعكس - مثلما قال - أواصر الصداقة التاريخية التي تربط بين البلدين.

بدوره، اعتبر نائب مدير جامعة الشمال الغربي للأساتذة «نورثوست»، لي وان شينغ، أن هذا التعاون من شأنه تعميق روابط الصداقة والتعاون بين جامعة الجزائر 2 ومؤسسته التعليمية، مبديا استعداداه للعمل من أجل الرفع من وتيرة التبادل العلمي والأكاديمي بين الجانبين.

تم بقسم اللغات بجامعة الجزائر 2 «أبو القاسم سعد الله»، الخميس، تدشين قسم اللغة الصينية، وذلك بالتعاون مع جامعة الشمال الغربي للأساتذة «نورثوست» الصينية، في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الرامية الى تمكين الجامعة الجزائرية من الانفتاح على محيطها الخارجي.

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح مدير التعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علي شكري، أن استحداث قسم للغة الصينية بجامعة «أبو القاسم سعد الله» يندرج في إطار «تعزيز تعلم اللغات الأجنبية في الجامعة الجزائرية»، معتبرا أن هذه الخطوة «ستساهم في تعزيز الصداقة التاريخية بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية».

وأضاف أن «عدد الطلبة المسجلين في هذا القسم للسنة الجامعية 2024/2025 بلغ 50 طالبا كتجربة أولى»، معربا عن أمله في أن «يتزايد في السنوات القادمة مع توسيع أقسام تخصص اللغة الصينية على باقي الكليات والجامعات عبر الوطن».

من جهته، أكد مدير جامعة الجزائر 2،

تقييم مدى تقدم مشاريع اقتصادية ورياضية في اجتماع الحكومة

آليات جديدة للتكفل بالأشخاص المسنين قريبا

« دراسة كفاءات ممارسة حاملي الدكتوراه غير الأجراء لأنشطة البحث » دعم الدور الاقتصادي للجامعة وتثبيت انفتاحها على المحيط الاقتصادي

اجتماع الحكومة يدرس تقدم إنجاز مشاريع اقتصادية ورياضية

آليات جديدة للتكفل بالأشخاص المسنين

- دراسة كفاءات ممارسة حاملي الدكتوراه غير الأجراء لأنشطة البحث
- دعم الدور الاقتصادي للجامعة وتثبيت انفتاحها على المحيط الاقتصادي
- الارتقاء بالبحوث في الأمن الغذائي والصحي والمائي والسيبراني



ترأس الوزير الأول نذير العربي، أول أمس، اجتماعا للحكومة تناول مشاريع نصوص قانونية تتعلق بحماية الأشخاص المسنين وتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة، مع الاستماع إلى عروض حول مدى تقدم إنجاز عدد من المشاريع الاقتصادية والرياضية.

عادل. م

أفاد الجهاز التنفيذي في بيان له أن الوزير الأول، ترأس أول أمس، اجتماعا للحكومة خصص لاستكمال دراسة المشروع التمهيدي للقانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين المتضمن للأحكام الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وتشجيع إدماجها وتوقيع آليات التكفل بها بشكل يتماشى مع المسمى الدستوري، ويتوافق مع الأطر والمرجعيات الدولية ذات الصلة لاسيما أهداف التنمية المستدامة أفاق 2030.

ودرس الحكومة في إطار تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية، المتعلقة بتميزيز الدور الاقتصادي للجامعة وتثبيت انفتاحها على المحيط الاقتصادي، مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كفاءات ممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأجراء لأنشطة البحث في إطار علاقات تماقدية، للارتقاء

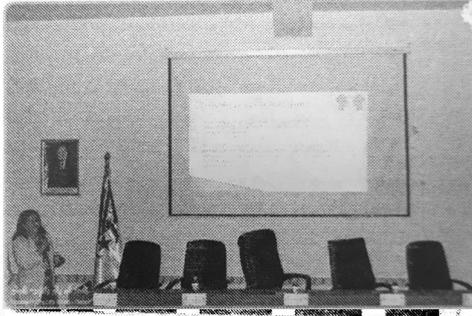
بمنفذ الطريق السيار ميناء جن جن/ الطريق السيار شرق غرب، وكذا إنجاز سد جدره بولاية سوق أهراس، المنتظر استكمال إنجازها نهاية السنة الجارية، بالإضافة إلى منشآت وهياكل رياضية.

بنوعية البحوث لاسيما في المجالات ذات الأولوية على غرار الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المائي والأمن السيبراني، كما استمعت أيضا إلى عروض حول مدى تقدم إنجاز المشاريع الخاصة

تشخيص للظاهرة في ملتقى وطني بتلمسان تأثير إخفاء الأمراض داخل العلاقات الزوجية

دعا المشاركون في الملتقى الوطني الأول، الذي احتضنته، مؤخرا، جامعة تلمسان، بمنوان "تأثير إخفاء الأمراض داخل العلاقات الزوجية بين التداعيات والحلول"، إلى توعية الأفراد بأهمية الصحة النفسية، مع اقتراح برامج مرافقة وإرشاد للشريكين، في كيفية تنظيم علاقتهما، في حالة ما إذا كان أحدهما مصاب بأحد الاضطرابات النفسية أو الأمراض العضوية.

ل. عبد الحليم



ص 10

عمد المشاركون أيضا، إلى تشجيع فكرة ضرورة خضوع الشريكين إلى فحوصات طبية نفسية، تماما مثل قيامها بالفحوصات الجسدية، والمشاركة في دورات تكوينية، تأهلهم للحياة الزوجية مستقبلا، مع تشجيع لغة الحوار الصريحة، في أعماق خلفيات الطرفين، بدون وضع حواجز أو تابوهات في فترة الخطوبة، وعدم اقتصرها على الحديث عن مستلزمات العرس والجانب الاقتصادي والمواضيع السطحية.

يهدف القائمون على الملتقى، من خلال مدخلات أخصائيين ودكاترة في علم النفس ونفسانيين بالمستشفى الجامعي لتلمسان، إلى التطرق للجانب السيكولوجي لهذه المشكلة، وفهم واقع تأثير إخفاء الأمراض، سواء كانت نفسية أو عضوية، داخل العلاقات الزوجية، والتعرف على آثارها النفسية على شريك هذا المريض، وعلى المريض نفسه، والخلفيات النفسية لهذا الإخفاء، كالتكتم والخجل أو الخوف من فقد الشريك أو الخوف من عدم التقبل والرفض الذي يتوقعه المريض من الشريك الآخر، إلى جانب التعرف على المعاش النفسي للمريض في محيط الأسرة، وتداعياتها على الأبناء، وإيجاد حلول نفسية لهذه التأثيرات النفسية، لما لها من أبعاد اجتماعية، لاسيما حول إخفاء الأمراض وغياب التواصل الأسري والحوار بين الأزواج.

أما من الجانب القانوني، فتدخل أخصائيون ودكاترة في القانون العام حول دور الفحص الطبي قبل الزواج، في الكشف عن الأمراض، وما هي الأحكام والنصوص في حالة حدوث عدوى من الشريك المصاب غير المصرح بمرضه، وكيفية مسألمته جزائيا، كما تناول مختصون من قسم الشريعة الإسلامية، الأحكام حول إخفاء المرض وعبوب النكاح في الفقه الإسلامي المعاصر. من جهتهم المختصون في الطب العقلي، تطرقوا إلى تداعيات هذه المشكلة على الصحة العقلية للمريض، وأهمية

ودور الطبيب في الإعلان عن المرض للشريك خاصة،

وضرورة التكفل به

وأهمية تقديم

المساعدة له.

سجل به 50 طالبا في المرحلة الأولى

استحداث قسم اللغة الصينية بجامعة الجزائر 2

دشنت جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله" قسم اللغة الصينية بالتعاون مع جامعة الشمال الغربي للأساتذة "نورثوست" الصينية، في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الرامية إلى تمكين الجامعة الجزائرية من الانفتاح على محيطها الخارجي.

وأوضح مدير التعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علي شكري، خلال هذا التدشين أول أمس، أن استحداث قسم اللغة الصينية بجامعة "أبو القاسم سعد الله" يندرج في إطار تعزيز تعلم اللغات الأجنبية في الجامعة الجزائرية، معتبرا أن هذه الخطوة ستساهم في تعزيز الصداقة التاريخية بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية.

وأضاف أن عدد الطلبة المسجلين في هذا القسم للسنة الجامعية 2024/2025، بلغ 50 طالبا كتجربة أولى. معربا عن أمله في أن يتزايد في السنوات القادمة، مع توسيع أقسام تخصص اللغة الصينية على باقي الكليات والجامعات عبر الوطن.

من جهته أكد مدير جامعة الجزائر 2 سعيد رحمان، أن فتح هذا القسم يعد لبنة أساسية في تعليم اللغة الصينية في الجزائر، وذلك في إطار برنامج التعاون بين البلدين الذي يحرص عليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، رفقة نظيره الصيني، مشيرا في هذا السياق إلى أن هذا التعاون يجسد التبادل الثقافي والمعرفي بين الجانبين من خلال تعليم اللغة الصينية في الجامعة الجزائرية، وكذا تنقل الطلبة الصينيين كل سنة إلى الجزائر لتعلم اللغة العربية.

وفي ذات السياق نوه القائم بالأعمال بسفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، تشاو بينغشونغ، بهذه المبادرة الرامية إلى تطوير تعليم اللغة الصينية في الجزائر، مما يعكس أواصر الصداقة التاريخية التي تربط بين البلدين.

ع.م.

**تكييف معايير
التوظيف للأساتذة
المساعدين بالجامعات**

4

**فتح قسم
لغة الصينية في
"جامعة الجزائر 2"**

مع شروط جديدة للالتحاق بالقطب التكنولوجي سيدي عبد الله تكيف معايير التوظيف للأساتذة المساعدين بالجامعات

إلهام بولنجي

لبراءة الاختراع العالمية، وفي حال نشر مقال في مجلة علمية مصنفة "ب" تمنح 3 نقاط، ونفس النقاط للباحثين على براءة اختراع من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، فيما تمنح علامة 1.5 للمقال المنشور في المجلات العلمية المصنفة (صنف ج) على أن لا تتعدى النقاط 0.3، ولا تقبل المجلات صنف "ج" للمتقدمين من مبادئ العلوم والتكنولوجيا، فيما تعتمد المجلات فقط المصنفة والمؤهلة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

أما المداخلات العلمية فتتقطن من (0 إلى 3) على الأكثر، مع اعتماد المعايير السابقة لتصنيف وتقييم المداخلات من 0.5 عن كل مداخلة دولية في حدود 1.5، و0.25 نقطة للمداخلات الوطنية، فيما تحسب الخبرة المهنية للمرشح من (0 إلى 3 ن) والتي تخص خبرة التدريس، مع الإبقاء على معايير التصنيف السابقة في القرار القديم حسب السداسي ونوع الدروس (محاضرات أو أعمال موجهة)، ونفس الشيء بالنسبة لمعايير تنقيط الخبرة المهنية المكتسبة من قبل المرشح في مجال التدريس بالمؤسسات التابعة لقطاعات النشاط الأخر بعد الحصول على الشهادة، حيث تحتسب 0.5 لكل سنة خبرة في حدود 1.5 نقطة، وتحتسب الخبرة المهنية بعنوان شغل مناصب التأطير على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية من 0.25 نقطة لكل سنة في حدود 1.5 نقطة، فيما ستمتد العلامة من (0 إلى 4) لتقييم المرشحين في المقابلة مع لجنة الانتقاء.

ووفقا لذات القرار، سيتولى وزير التعليم العالي والبحث العلمي إصدار قرار سنوي يحدد بموجبه معايير التنقيط لتوظيف الأساتذة الباحثين في رتبة "أستاذ مساعد" للالتحاق بالمدرسة الوطنية العليا بالقطب التكنولوجي سيدي عبد الله، بعد استشارة ومطابقة السلطة الكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، وهذا تماشيا مع ما نص عليه المرسوم الرئاسي رقم 23-416 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 26 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الوطنية العليا التابعة للقطب التكنولوجي لمدينة سيدي عبد الله،

حيث تبلغ نسخة من القرار الصادر سنويا قبيل الإعلان عن مسابقة التوظيف لمصالح المديرية العامة للتوظيف العمومية في أجل أقصاه 5 أيام من تاريخ توقيعه.

وشدد القرار على ضرورة أن يستوفي المرشحون للمسابقة على أساس الشهادات للشروط المنصوص عليها والمطلوبة للالتحاق بمختلف الرتب المنتمبة لأسلاك الأساتذة الباحثين كما حددتها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 ماي سنة 2008، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

كيفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شروط الالتحاق بمسابقات التوظيف للأساتذة المساعدين بالجامعات مع القانون الأساسي الجديد للأساتذة الباحثين، وهذا من خلال اعتماد رتبة "أستاذ مساعد" والتوظيف بشهادة الدكتوراه فقط، فيما ستمتد معايير خاصة للتوظيف في المدارس الوطنية العليا بالقطب التكنولوجي سيدي عبد الله.

وفي السياق، أقرت الجريدة الرسمية في عددها 69 عن الشروط الجديدة الخاصة بمسابقات التوظيف للالتحاق بسلك الأساتذة الباحثين، إذ تم تغيير معايير التنقيط المعتمدة سابقا مع الاحتفاظ ببعض منها، مع الاستثناء عن رتبة أستاذ مساعد "ب" لتكون رتبة "أستاذ مساعد" وفقا للقانون الأساسي الجديد. وحسب ما ورد في العدد 69 من الجريدة الرسمية الصادرة في 15 أكتوبر 2024، فيشمل التوظيف أو المسابقة على أساس الشهادات للالتحاق برتبة أستاذ مساعد، معايير الانتقاء وكذا التنقيط الآتية، حيث تم اعتماد النقطة من 0.5 إلى 1 لتقدير الشهادة، وبهذا تمنح علامة ان لتقدير مشرف جدا، في حين تمنح 0.5 لتقدير مشرف، ويحتسب تاريخ الحصول على الشهادة وأقدميتها من 0 إلى 2 نقطتين، وألغى حسب ذات المادة تلقائيا التقدير الخاص بشهادة الماجستير "حسن" و"حسن جدا" ما يؤكد أن التوظيف سيكون بشهادة الدكتوراه فقط.

فيما أبقى الوزارة على شرط أولوية التخصص وملاءمة شعبة المترشح الوارد في المادة 01 من القرار الصادر في ماي 2022، وهذا من خلال اعتماد النقاط التالية لتقييم مدى ملاءمة شهادة وتخصص المترشح مع الشعبة الأولى المطلوبة في المسابقة، إذ تمنح علامة ان للشعبة الأولى المطلوبة، و"1 ن" للتخصص الأول، فيما تحتسب علامة "ان" للشعبة الأولى و0.75 للتخصص الثاني، وعلامة ان للشعبة الأولى مع علامة 0.5 للتخصص الثالث، ونقطة 1 للشعبة الأولى مع 0.25 لباقي التخصصات في الشعبة.

أما في حالة ملاءمة شعبة وتخصص المترشح بالنسبة للشعبة الثانية المطلوبة، فتمنح علامة 0.75 للشعبة، و0.5 للتخصص الأول المطلوب، في حين تمنح 0.5 للتخصص الثاني، و0.25 لباقي التخصصات الأخرى، وهي المعايير التي يجري تطبيقها حاليا وتم الإبقاء عليها.

ويبرز من خلال ذات القرار أنه تم الإبقاء على المعايير السابقة التي تخص تقييم الأعمال العلمية المنجزة من طرف المترشح في شعبته وتخصصه قبل أو بعد حصوله على الشهادة، مع تعديل في النقاط المطلوبة والتي تحتسب من 0 إلى 8 على الأكثر بعدما كان تنقيطها من (0 إلى 7.5 ن) مع اعتماد 5 نقاط على الأكثر للمنشورات العلمية، ووفقا لذلك تمنح علامة كن لنشر مقال علمي في مجلة صنف "أ"، و4 نقاط لبقية

توسيع التخصص على باقي الكليات عبر الوطن مستقبلا فتح قسم للغة الصينية بـ50 طالبا في "جامعة الجزائر 2"

خالد م

القادمة مع توسيع أقسام تخصص اللغة الصينية على باقي الكليات والجامعات عبر الوطن".

من جهته، أكد مدير جامعة الجزائر 2، السعيد رحمان، أن افتتاح هذا القسم يعد "لبنة أساسية في تعليم اللغة الصينية في الجزائر"، وذلك في إطار "برنامج التعاون بين البلدين الذي يحرص عليه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، رفقة نظيره الصيني، شي جين بينغ"، مشيرا في هذا السياق إلى أن هذا التعاون "يجسد التبادل الثقافي والمعرفي بين الجانبين، من خلال "تعليم اللغة الصينية في الجامعة الجزائرية، وكذا تنقل الطلبة الصينيين كل سنة إلى الجزائر لتعلم اللغة العربية".

وفي ذات السياق، نوّه القائم بالأعمال بسفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، تشاو بينغشونغ، بهذه المبادرة الرامية إلى "تطوير تعليم اللغة الصينية في الجزائر"، مما يعكس - مثلما قال - أواصر الصداقة التاريخية التي تربط بين البلدين.

دشنت جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"، الخميس، قسم اللغة الصينية، وذلك بالتعاون مع جامعة الشمال الغربي للأساتذة "نورثوست" الصينية، في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الرامية إلى تمكين الجامعة الجزائرية من الانفتاح على محيطها الخارجي.

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح مدير التعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علي شكري، أن استحداث قسم للغة الصينية بجامعة "أبو القاسم سعد الله" يندرج في إطار "تعزيز تعلم اللغات الأجنبية في الجامعة الجزائرية"، معتبرا أن هذه الخطوة "ستساهم في تعزيز الصداقة التاريخية بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية". وأضاف أن "عدد الطلبة المسجلين في هذا القسم للسنة الجامعية 2024 / 2025 بلغ 50 طالبا كتجربة أولى"، معربا عن أمله في أن "يتزايد العدد في السنوات

ماستر الشفافية والوقاية من الفساد.. جديد التكوين المتواصل

الجامعيين الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة في الإعلان المنشور عبر الموقع الرسمي للجامعة، أن يترشحوا لمواصلة الدراسة بهذا التخصص الذي يفتح لأول مرة بالجامعة الجزائرية، إذ سيحظى المقبولون فيه بمتابعة حثيثة من شركاء لهم خبرة وتجربة ومركز قانوني، وهذا قصد المساهمة في إنجاز تكوين نوعي قادر على تقديم الإضافة الإيجابية لصالح تسيير عصري محوكم، فعال ونظيف في تخطيط وتنفيذ وتوجيه ومراقبة السياسات العمومية.



لجامعة التكوين المتواصل، فإمكان الجماعات المحلية وإطاراتها الاستفادة من التكوين في أي ولاية كانت، حيث يمكن للخريجين

والوقاية من الفساد، وهذا لفائدة مختلف الإطارات الجامعية في القطاعات المختلفة. ونظرا للتواجد الوطني

إمام. ب

فتحت جامعة التكوين المتواصل عرض تكوين جديد في الماستر تخصص الشفافية والوقاية من الفساد، وهذا في إطار الاتفاقية المشتركة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

وحسب ما أعلنت عنه جامعة التكوين المتواصل عبر موقعها الرسمي، فإن عرض التكوين الجديد يخص طور الماستر، ميدان الحقوق، تخصص: الشفافية



ومنظميه، للبحث في صاحبة الجلالة
والفخامة والتبجيل اللغة العربية، لغة
القرآن الكريم.
للإشارة، فإن الأستاذ الدكتور عبد
الحليم كيبوت يشغل حاليا منصب أستاذ
الأدب الأندلسي، ومنهجية البحث
العلمي بجامعة "لخضر" بمدينة باتنة.
م. عبد الرحمان

حصد جائزة من مجموع 2000 باحث

الدكتور كيبوت يتألق في مؤتمر دولي للغة العربية

العربية والإعلام، وقد كانت مشاركته أو
مداخلته بعنوان "المصطلح في الإعلام
العربي.. إشكالات وحلول مقترحة"،
ويحمد الله، تم اختيار هذه المداخلة
والمشاركة من قبل اللجان العلمية
للمؤتمر كأحد أفضل المقالات العشرة
الفائزة بجائزة المجلس الدولي للغة
العربية، وهي، كما قال، جائزة معتبرة
رمزيا ومعنويا لأنها تحسب لصاحبها
كأفضل مداخلات تم انتقاؤها وفي ذلك
شرف للمشارك ولدولته الجزائر، التي
مثلها أحسن تمثيل في مثل هذه
المتظاهرات والمسابقات الأدبية، كما
أكد ذات المتوج أن قيمة هذه الجائزة
المادية عبارة عن مبلغ رمزي قيمته
1000 دولار نقدا، تشجيعا من المؤتمر

● تمكّن الدكتور عبد الحليم كيبوت، ابن
مدينة سيدي خالد بولاية أولاد جلال،
والباحث في مجال اللغة العربية، من
التألق في الطبعة العاشرة من مؤتمر
اللغة العربية الذي نظم في الفترة
الممتدة ما بين 10 و13 أكتوبر الجاري
بمدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة،
حيث تمكّن من حصد جائزة اللجان
العلمية لهذا المؤتمر، ضمن قائمة
ضمّت أفضل عشر مقالات مشاركة،
وذلك من مجموع أكثر من 2000 مشارك
باحث، ناطق باللغة العربية على مستوى
قارات العالم الخمس.

وعن مشاركته في هذا المؤتمر
العاشر، أكد الدكتور عبد الحليم
لـ"الشروق"، أنه شارك في موضوع اللغة

يحضره عمداء الكليات
وتوقع قرارات
لقاء حاسم بين بداري
وممثلي طلبة الطب

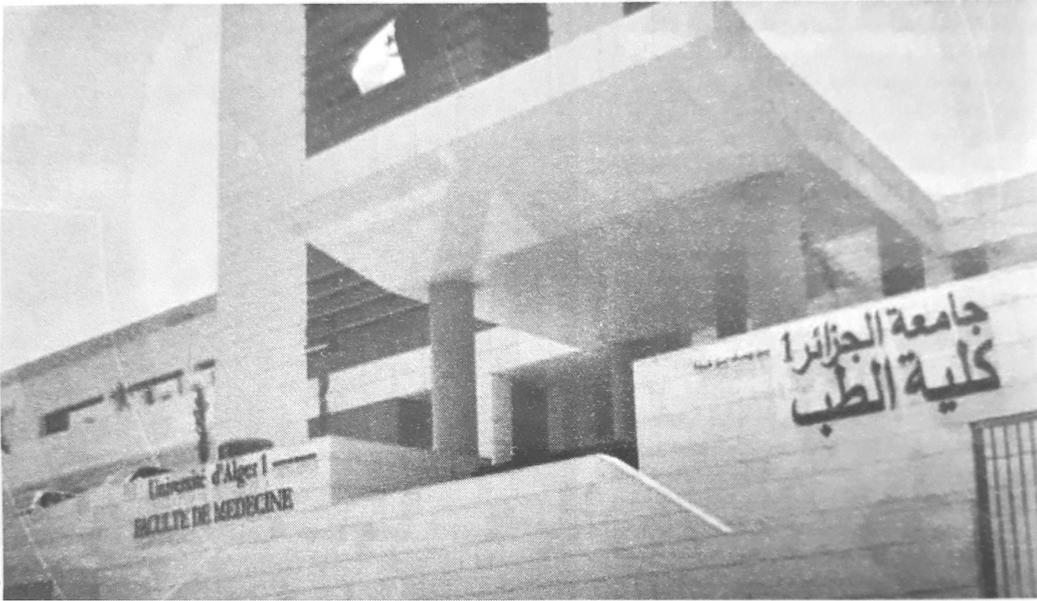
ص 8

ص 1

يحضره عمداء الكليات وتوقع قرارات

لقاء حاسم بين بداري وممثلي طلبة الطب

يلتقي، اليوم، عمداء كليات الطب وممثلي طلبة العلوم الطبية بتخصصاتها الثلاثة، طب، صيدلة وجراحة أسنان، بوزير التعليم العالي والبحث العلمي؛ البروهسور كمال بداري؛ لفتح النقاش حول مطالب طلبة كليات الطب التي كانت وراء شنههم لاحتجاجات وطنية، في خطوة من الرجل الأول بالقطاع لإيجاد الحلول الممكنة التي تعيد الطلبة إلى مقاعد الدراسة، خاصة أن العلوم الطبية مجال من بين المجالات التي أعطى لها الوزير بداري الأهمية، واستحداث ما يسمى اليوم بالملحقات، لإعطاء فرص أكبر للناجحين للالتحاق بالعلوم الطبية، وتتبعها حاليا إصلاحات مهمة حتى تنعكس مستقبلا على التكفل الأمثل بالمرضى.



3
1
2
4

والمجهزة لتكوين الطلبة وضمان جودة التعليم والترخيص، ومراجعة منحة طلبة الطب، ومراجعة منحة الطبيب الداخلي وتحديد دورها حسب دوره واحتياجاته، ومساواته بطلاب الدكتوراه باقي الشعب، وإعادة المصادقة على شهادات التخرج للمعلوم الطبية وتنظيمها وفق أسس تساعد على ضمان التكوين العالي، وتحديد حقوق وواجبات الأطباء الداخليين، والتأكيد على منهاج عام شامل وموثر من طرف أساتذة ذوي كفاءة، والمستمر لجميع الطلبة الراغبين في استكمال الدراسة في الخارج، وتحديد مصير الأطباء الباطنيين، والبحث عن حلول وأفاق للتوظيف والتكوين على المدى القريب والبعيد، والزيادة في عدد المقاعد في امتحان التخصص، على حسب عدد الأطباء المشاركين واحتياجات كل مصلحة طبية.

ر. د

وينتظر أن يأخذ اللقاء الوقت الكافي للاستماع إلى ممثلي الطلبة المحتجين، كما سيكون فرصة لتصحيح بعض المعلومات التي كانت سببا في تأجيج الوضع، وشرح مفصل من الوزير بداري عن الأهمية التي أعطاها الوزارة للتخصصات الطبية، والتي من خلالها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن لا تضمن لها التكوين المناسب ولاحتي الإمكانيات، خاصة أن مقترحات وزير التعليم العالي حول الملحقات حظيت بموافقة رسمية من الرئيس، بالنظر إلى أهميتها على المدى الطويل.

تجدد الإشارة إلى أن الاحتجاجات التي انطلقت، ببحر الأسبوع الماضي، تمسك بها طلبة كليات الطب بمجموعة من المطالب؛ منها الحد من الزيادة الهائلة لطلبة العلوم الطبية بمقلانية ودراسة أفق جديدة في التاطير والتكوين، وتوفير المراكز الكاملة

رشيدة دبوب

● حسب ما أفادت به مصادر لـ"الخبر"، فإن الوزير بداري فضل أن يكون هذا اللقاء شاملا يجمع المسؤولين بالكليات؛ للوقوف على كل صغيرة وكبيرة، خاصة أن هناك مطالب تخص كلية دون أخرى، بالإضافة إلى دراسة المطالب الوطنية التي تشترك فيها كل الكليات، وممثلي الطلبة المحتجين سيكون لهم الفرصة للجلوس مع مسؤولي كليات الطب لمررض انشغالاتهم أمام الوزير، سميا من وزارة التعليم العالي لإيجاد حلول جذرية تكون مطمئنة بشكل واسع حتى تميد الطلبة إلى مقاعد الدراسة، وتزيل حالة "الاحتقان" المسجل على مستوى الكليات، والذي كان وراء دخول الطلبة في احتجاجات ببعض الولايات منذ 16 أكتوبر 2024، واتسعت دائرة التدمير لتشمل كليات الطب.

معايير الالتحاق برتبة أستاذ مساعد في القطب التكنولوجي يحددها وزير التعليم العالي

تعديل في تنقيط التوظيف ومسابقة الالتحاق بأسلاك الأساتذة الباحثين

بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بعد الرأي المطابق للسلطة المكلفة بالتوظيف العمومية والإصلاح الإداري. وشدّدت المادة 13 أنه يجب على المترشحين المشاركين في التوظيف أو المسابقة على أساس الشهادات المنصوص عليها في هذا القرار، أن يستوفوا مسبقا جميع الشروط القانونية الأساسية المطلوبة للالتحاق بمختلف الرتب المنتمئة لأسلاك الأساتذة الباحثين، كما حدّدت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-130، وتستبدل تسمية رتبة "أستاذ مساعد قسم ب" برتبة "أستاذ مساعد".
رشيدة دبوب



بتقدير مشرف.
ونصت المادة 2 مكرّر أنه بالنسبة للالتحاق برتبة أستاذ مساعد لفائدة المدرسة الوطنية العليا التابعة للقطب التكنولوجي لمدينة سيدي عبد الله، يحدّد التنقيط الممنوح لكل معيار من معايير الانتقاء

برتبة أستاذ مساعد تشمل معايير الانتقاء، وكذا التنقيط المخصص لكل واحد منها حسب الأولوية. فبالإضافة إلى الشروط المعروفة، هناك تعديل بعض المعايير، منها تقدير الشهادة من نقطة بتقدير مشرف جدا ونصف نقطة

● تضمن القرار المنظم للتوظيف والمسابقات على أساس الشهادات للالتحاق ببعض الرتب المنتمئة لأسلاك الأساتذة الباحثين بعض التعديلات، فيما يخص جدول التنقيط، وسيحدّد التنقيط الممنوح لكل معيار من معايير الانتقاء للالتحاق برتبة أستاذ مساعد لفائدة المدرسة العليا التابعة للقطب التكنولوجي بسيدي عبد الله، في الجزائر العاصمة، بموجب قرار من وزير التعليم العالي. وحسب ما جاء في العدد الأخير من الجريدة الرسمية حول القرار الذي يحدّد ويعدّل تنظيم التوظيف أو المسابقة على أساس الشهادات للالتحاق ببعض الرتب المنتمئة لأسلاك الأساتذة الباحثين. فإن التوظيف أو المسابقة على أساس الشهادات للالتحاق

نحو رفع عدد مناصب التكوين الإقليمي

● قررت وزارة الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي تعديل القرار الوزاري المشترك، المتضمن فتح مناصب الطب الإقليمي للموسم الجامعي 2025/2024 بإضافة مناصب جديدة، وبالتالي تأجيل اختيار المناصب الذي كان مبرمجا نهاية هذا الأسبوع.

وأعلنت بعض كليات الطب تأجيل اختيار مناصب الطب الإقليمي بعد تعديل القرار الوزاري المتضمن فتح المناصب للموسم الجامعي 2025/2024، حيث أشارت كلية الطب لجامعة فرحات عباس بسطيف 1، أنه بسبب إعداد مشروع قرار وزاري مشترك تكميلي لفتح مناصب الطب الإقليمي للموسم الجامعي 2025/2024، تقرر تأجيل توزيع واختيار مناصب مسابقة الالتحاق بالدراسات الطبية المتخصصة لدورة 12 أكتوبر الفارط إلى أجل لاحق. من جهتها، أكدت كلية الطب لجامعة قسنطينة 3 أنه بعد إضافة مناصب الطب الإقليمي من طرف الوصاية في جميع الفروع الطبية، تقرر إعادة توزيع واختيار المناصب.

وعقد، أول أمس، الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مدير التكوين لقاء بتقنية التحاضر عن بعد، مع عمداء كلية الطب عبر التراب الوطني للإعلان عن هذه الزيادات في مناصب الطب الإقليمي وتوزيعها على الكليات وتحديد الاختصاصات الطبية والجراحية، حسب عدد المترشحين المسجلين والناجحين الذين تحصلوا على معدل يفوق 10 من 20.

وينتظر أن يعقد، اليوم، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، اجتماعا مع مديري الجامعات وعمداء كلية الطب، بحضور ممثلي وزارة الصحة ومندوبي الطلبة، لمناقشة الجديد في تكوين الطب الإقليمي والمناصب المفتوحة، بالإضافة إلى التطرق إلى ظروف انطلاق الموسم الدراسي بكليات الطب وملحقاتها، بعد فتح ملحقات جديدة هذا الموسم بعدة ولايات من الوطن لتخفيف الضغط على الكليات. وقد سجل، هذا العام، فتح ما يقارب 2500 منصب في مختلف الاختصاصات الطبية والجراحية عبر 15 كلية للطب، بتسجيل تراجع في عدد المناصب المفتوحة مقارنة بالسنوات الفارطة، رغم تزايد عدد المترشحين وعدد المتخرجين من الأطباء العاميين من كليات الطب سنويا، بإحصاء 864 منصبا للتكوين الإقليمي بكلية الجزائر العاصمة، و371 منصبا بوهران، و246 منصبا بقسنطينة، و204 منصب بالبلدية، و129 منصبا بعنابة، و118 منصبا بتيزي وزو، و113 منصبا بسطيف، و111 منصبا بسيدي بلعباس، و109 منصب بتلمسان، و77 منصبا بباتنة، و68 منصبا ببجاية، و46 منصبا بمستغانم، مقابل 8 مناصب فقط ببشار، و7 بالأغواط، و6 مناصب بورقلة.

ب. وسيم

برج بوعريريج الطلبة المقيمون برأس الوادي يطالبون بتدعيم النقل الجامعي

● طالب الطلبة المقيمون ببلديات دائرة رأس الوادي، الواقعة جنوب شرق عاصمة ولاية برج بوعريريج بتدعيم النقل الجامعي. وأكد أولياء الطلبة المحتجين في اتصال بـ"الخبر" أن سائقي الحافلات يرفضون نقل الطلبة الواقفين، ما أدى إلى مشاكل بين الطلبة والنقل الجامعي، ودفعهم إلى الاحتجاج للمطالبة بتدعيم الخط بحافلات جديدة لحل المشكل. مديرة الإقامة الجامعية في ردها على "الخبر" أوضحت أن بلدية رأس الوادي استفادت من أربع حافلات للنقل الجامعي، بعد أن تم تدعيمها بحافلة جديدة في جانفي 2024، لتكون بذلك أكثر الجهات استفادة من النقل في الولاية، وبثلاثة رحلات يوميا، وفي المساء بعد انطلاق أربع حافلات على الساعة الرابعة، أضيفت رحلة على الساعة الخامسة، لكن الطلبة يرفضون الانتظار. كما أشارت المتحدثة إلى أن الطالبات مستفيدات من الإقامة الجامعية، إلا أن أغلبهن يفضلن التنقل يوميا إلى مقر إقامتهن، ما تسبب في المشاكل الحالية. وأكدت مديرة الإقامة أن 40 بالمائة من الفرقا الجامعية فارغة، ولم تستغل إلا 60 بالمائة من طاقة الاستيعاب بالإقامات الجامعية. وبإمكان الطلبة المقيمين ببلديات دائرة رأس الوادي الاستفادة من الإقامة. وأشارت ذات المتحدثة إلى أن المشكل في الإقامة الموحدة المتعددة الاستعمال التي لا تسمح بالفصل بين الطالب المقيم وغير المقيم، أي المستفيد من النقل الحضري والنقل الجامعي، ما يستوجب منح إدارة الإقامات الجامعية القدرة للتدخل في الأرضية، لتحديد نوعية الاستفادة من النقل، الحضري أو الجامعي، أو خلق بطاقة نقل خاصة.

بوبكر مخلوفي

تدشين قسم اللغة الصينية بجامعة الجزائر 2

● تم، بقسم اللغات بجامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"، تدشين قسم اللغة الصينية، بالتعاون مع جامعة الشمال الغربي للأساتذة "نورثوست" الصينية، في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الرامية إلى تمكين الجامعة الجزائرية من الانفتاح على محيطها الخارجي. وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح مدير التعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علي شكري، أن استحداث قسم للغة الصينية بجامعة "أبو القاسم سعد الله" يندرج في إطار "تعزيز تعلم اللغات الأجنبية في الجامعة الجزائرية"، مؤكدا أن هذه الخطوة ستساهم في تعزيز الصداقة التاريخية بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية. وأضاف علي شكري أن عدد الطلبة المسجلين في هذا القسم للسنة الجامعية 2025/2024 بلغ 50 طالبا كتجربة أولى، معربا عن أمله في أن يتزايد في السنوات القادمة مع توسيع أقسام تخصص اللغة الصينية على باقي الكليات والجامعات عبر الوطن. من جهته، أكد مدير جامعة الجزائر 2، السعيد رحمان، أن افتتاح هذا القسم يعد "لبنة أساسية في تعليم اللغة الصينية في الجزائر"، وذلك في إطار برنامج التعاون بين البلدين الذي يحرص عليه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، رفقة نظيره الصيني، شي جين بينغ". ر. د

الفجر

مجلس الحكومة بدرس عدة ملفات تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية

مشروعاً قانوني المسنين وحاملي الدكتوراه غير الأجراء على الطاولة

ترأس الوزير الأول، نذير العريباوي، أول أمس، اجتماعاً للحكومة، تناول مشاريع نصوص قانونية تتعلق بحماية الأشخاص المسنين وتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة، مع الاستماع إلى عروض حول مدى تقدم إنجاز عدد من المشاريع الاقتصادية والرياضية.



■ ح-ن

■ وأورد بيان لمصالح الوزير الأول، أن الوزير الأول، نذير العريباوي، ترأس اجتماعاً للحكومة خصص لاستكمال دراسة المشروع التمهيدي للقانون المعدل والمتعمم للقانون المتعلقة بحماية الأشخاص المسنين، المتضمن للأحكام الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الفئة وتشجيع إِمَاجها وتوقيع آليات التكفل بها بشكل يتماشى مع المسعى الدستوري ويتوافق مع الأطر والمرجعيات الدولية ذات الصلة لاسيما أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030.

وفي إطار تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وتثبيت انفتاحها على المحيط الاقتصادي، درست الحكومة مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفية ممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير

مدى تقدم إنجاز المشاريع الخاصة بمنفذ الطريق السيار ميناء جن/جن/الطريق السيار شرق غرب وكذا إنجاز سد جدره بولاية سوق أهراس المنتظر استكمال إنجازها نهاية السنة الجارية، بالإضافة إلى منشآت وهياكل رياضية".

الأجراء لأنشطة البحث في إطار علاقات تماقدية، للارتقاء بنوعية البحوث لاسيما في المجالات ذات الأولوية، على غرار الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المائي والأمن السيبراني، كما استتمت الحكومة إلى عروض حول

في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلم تدشين قسم اللغة الصينية بجامعة الجزائر 2

الجزائرية وكذا تنقل الطلبة الصينيين كل سنة إلى الجزائر لتعلم اللغة العربية". وفي ذات السياق، نوه القائم بالأعمال بسفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، تشاو بينغشونغ، بهذه المبادرة الرامية إلى "تطوير تعليم اللغة الصينية في الجزائر"، مما يعكس -مثلما قال- أواصر الصداقة التاريخية التي تربط بين البلدين. بدوره، اعتبر نائب مدير جامعة الشمال الغربي للأساتذة "تورثوست"، لي وان شينغ، أن هذا التعاون من شأنه تعميق روابط الصداقة والتعاون بين جامعة الجزائر 2 ومؤسسته التعليمية، مبدية استعدادها للعمل من أجل الرفع من وتيرة التبادل العلمي والأكاديمي بين الجانبين. ■ ق.ج

وأضاف أن "عدد الطلبة المسجلين في هذا القسم للسنة الجامعية 2024/2025 بلغ 50 طالبا كتجربة أولى"، معربا عن أمله في أن "يتزايد في السنوات القادمة مع توسيع أقسام تخصص اللغة الصينية على باقي الكليات والجامعات عبر الوطن". من جهته، أكد مدير جامعة الجزائر 2، السيد رحمان، أن افتتاح هذا القسم يعد "لينة أساسية في تعليم اللغة الصينية في الجزائر"، وذلك في إطار "برنامج التعاون بين البلدين الذي يحرص عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، رفقة نظيره الصيني، السيد شي جين بينغ"، مشيرا في هذا السياق إلى أن هذا التعاون "يجسد التبادل الثقافي والمعرفي بين الجانبين، من خلال تعليم اللغة الصينية في الجامعة

■ تم بقسم اللغات بجامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله" تدشين قسم اللغة الصينية، وذلك بالتعاون مع جامعة الشمال الغربي للأساتذة "تورثوست" الصينية، في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الرامية إلى تمكين الجامعة الجزائرية من الانفتاح على محيطها الخارجي. وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح مدير التعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علي شكري، أن استحداث قسم للغة الصينية بجامعة "أبو القاسم سعد الله" يندرج في إطار "تعزيز تعلم اللغات الأجنبية في الجامعة الجزائرية"، معتبرا أن هذه الخطوة "ستساهم في تعزيز الصداقة التاريخية بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية".

الفجر

باتنة

مشاركة أزيد من 500 مختص في الملتقى التاسع لأمراض الكلى

الكلوي الحاد ويحتاجون الى زرع هذا العضو».

ومن جهته أوضح البروفيسور عثمان شينار عضو اللجنة المنظمة للملتقى ومختص في الأمراض الباطنية والكلى وأستاذ بكلية الطب بجامعة باتنة أن «طبعة سنة 2024 تعرف مشاركة نوعية لمختصين وخبراء في أمراض وزرع الكلى من الجزائر وكذا من فرنسا وبلجيكا وموريتانيا».

وأضاف أن «هذه التظاهرة العلمية جاءت في ظرف مميز لاسيما بعد انتقال فريق باتنة لزرع الكلى الى دولة موريتانيا لنقل التجربة الجزائرية في هذا الميدان إلى جانب توسع عمليات زرع هذا العضو الحساس لمرضى من مختلف أنحاء الوطن وبنجاح كبير بما في ذلك فئة الأطفال».

وتطرقت المداخلة الافتتاحية للملتقى لموضوع علم المناعة وزرع الكلى قدمها البروفيسور ليونال روستاين من المركز الاستشفائي الجامعي قرونوبل بفرنسا ركز فيها على أهم الإجراءات المتخذة بعد عملية زرع هذا العضو الحساس والعلاج الذي يستوجب على المستفيد من العملية إتباعه مدى الحياة.

■ ق.م

■ انطلقت أول أمس، بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة الحاج لخضر بمدينة باتنة فعاليات الملتقى التاسع لأمراض الكلى بمشاركة أزيد من 500 طبيب ومختص من داخل وخارج الوطن .

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة العلمية التي تنظمها مصلحة أمراض وزرع الكلى بالمركز الاستشفائي الجامعي بباتنة تقديم مداخلات على مدار يومين حول آخر الأبحاث والمستجدات في ميدان أمراض وزرع الكلى .

واعتبر رئيس الجمعية الجزائرية لأمراض وزرع الكلى البروفيسور الطاهر ريان أن «هذا الملتقى يعد فرصة لتبادل الخبرات ما بين المختصين في مجال أمراض وزرع الكلى من مختلف أنحاء الوطن والخارج من أجل التكفل الأمثل بهذه الفئة من المرضى» . وأثنى ذات المختص على الإمكانيات الكبرى التي سخرتها الدولة في هذا المجال لاسيما من حيث التكفل بمرضى القصور الكلوي كتعميم مراكز تصفية الدم ، مؤكدا «على ضرورة التحسيس من أجل توسيع عملية زرع الكلى لتشمل النقل من الميت إلى الحي بغية استفادة أكبر شريحة ممكنة من المرضى الذين يعانون من القصور

بموجب تشريع جديد يحسن إطارهم المهني ويمنع المس بهم

تعزيز الحماية الاجتماعية للمسنين

درست الحكومة في اجتماعها، الخميس، برئاسة الوزير الأول نذير العريايي، المشروع التمهيدي للقانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، بقية تعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وكذا تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة، من خلال تحديد كفاءات ممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأجراء لأنشطة البحث في إطار علاقات تعاقدية، للارتقاء بتنوعية البحوث لاسيما في المجالات ذات الأولوية.

ص 3

مشروع قانون لتقوية الدور الاقتصادي للجامعة

نحو تعزيز الحماية الاجتماعية للمسنين

و07 آلاف شخص في غضون 2030، ما يمثل نسبة 14 بالمائة من سكان الجزائر، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز حاليا 8 بالمائة، ما يجعل إيجاد مؤسسات استشفائية متخصصة في رعاية المسنين مطلباً ضرورياً، على غرار ما هو معمول به في عدة دول أخرى من مكان إلى آخر المسن عناء التنقل من مكان إلى آخر لإجراء الفحوصات اللازمة، خاصة أن هذه الفئة تزداد حساسيتها تجاه الأمراض بتقدمها في السن، حيث أن فئة الشيوخ تكون معرضة أكثر للزيف العصبي والمخي، وكذا أمراض أخرى عديدة مثل مرض السكري والضغط والقلب، وكذا الصدمات غير المعالجة في وقتها. وتوقعت منظمة الصحة العالمية، أن يرتفع متوسط العمر لدى الجزائريين في غضون السنوات الخمس القادمة إلى 81 سنة للنساء و75 سنة بالنسبة للرجال، فرغم أن نسبة 3 في المائة من عائدات المحروقات تذهب إلى صندوق خاص لرعاية الشيوخة والمسنين، لكن هذا لا يكفي، لذا يجب تسطير سياسة لا تقتصر فقط على الاعتبارات الصحية، لكنها تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتكفل بفئة المسنين. وفي إطار تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وتثبيت انفتاحها على المحيط الاقتصادي، درست الحكومة مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفية ممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأجراء لأنشطة البحث في إطار علاقات تعاقدية، للارتقاء بنوعية البحوث لاسيما في المجالات ذات الأولوية، على غرار الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المائي والأمن السيبراني. كما استتمت الحكومة إلى عروض حول مدى تقدم إنجاز المشاريع الخاصة بمنفذ الطريق السيار مهناء جن جن/الطريق السيار شرق غرب وكذا إنجاز سد جدر بولاية سوق أهراس المنتظر استكمال إنجازها نهاية السنة الجارية بالإضافة إلى منشآت وهايكل رياضية».

ع سير

درست الحكومة في اجتماعها، الخميس، برئاسة الوزير الأول نذير العرابوي، المشروع التمهيدي للقانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، بغية تعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وكذا تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة، من خلال تحديد كفاءات ممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأجراء لأنشطة البحث في إطار علاقات تعاقدية، للارتقاء بنوعية البحوث لاسيما في المجالات ذات الأولوية.

ترأس الوزير الأول، نذير العرابوي، الخميس، اجتماعا للحكومة، تناول مشاريع نصوص قانونية تتعلق بحماية الأشخاص المسنين وتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة، مع الاستماع إلى عروض حول مدى تقدم إنجاز عدد من المشاريع الاقتصادية والرياضية، حسب ما أورده بيان لمصالح الوزير الأول. وجاء في بيان الوزارة الأولى، «ترأس الوزير الأول، السيد نذير العرابوي، اجتماعا للحكومة خصص لاستكمال دراسة المشروع التمهيدي للقانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، المتضمن للأحكام الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الفئة وتشجيع إدماجها وتنويع آليات التكفل بها بشكل يتماشى مع المسمى الدستوري ويتوافق مع الأطر والمرجعيات الدولية ذات الصلة لاسيما أهداف التنمية المستدامة أفاق 2030.

وتسعى الحكومة بهذا الخصوص، إلى تحسن إطار معيشة الأشخاص المسنين وحمايتهم من أي شكل من أشكال المساس بكرامتهم وسلامتهم البدنية والمعنوية. من خلال توفيرها للآليات والتدابير الكفيلة بحمايتهم وتعزيز مكانتها الاجتماعية. وتكثيف المنظومة القانونية مع المعايير الدولية في هذا المجال، مع الحفاظ على قيمنا الدينية والثقافية الراسخة في التقاليد الموروثة لبلادنا. وحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات، من المتوقع أن يبلغ عدد المسنين 6 ملايين

EL MOUDJAHID

RÉUNION DU GOUVERNEMENT

UNE LOI POUR PROTÉGER LE 3^e ÂGE

■ SAMIA BOUHLIB

La politique sociale de l'État est maintenue, avec des mesures visant à renforcer la protection des populations les plus vulnérables, illustrant l'engagement de l'État à consolider son programme social et à assurer une solidarité accrue, à travers des actions ciblées.

Le Premier ministre, Nadir Larbaoui, a en effet présidé, ce jeudi, une réunion du gouvernement, au cours de laquelle a été examinée la finalisation de l'avant-projet de loi relative à la protection des personnes âgées. Le texte porte sur des dispositions visant à renforcer la protection sociale des personnes âgées, à favoriser leur intégration et à diversifier les mécanismes de prise en charge, conformément à la démarche constitutionnelle et aux cadres de référence internationaux pertinents, notamment les Objectifs de développement durable à l'horizon 2030.

Il faut souligner que dans le cadre du projet de loi de finances pour 2025, un nouveau dispositif réglementaire visant à renforcer la protection des femmes au foyer et des personnes vulnérables a été institué. Il s'agit d'une allocation forfaitaire de solidarité fixée à 7.000 DA par mois. Les bénéficiaires et les conditions d'accès à cette aide sont précisément définis, permettant ainsi un soutien accru à cette catégorie de la population, dans un effort de lutte contre la précarité sociale.

Allocation mensuelle de solidarité pour les femmes chefs de famille et les personnes handicapées

Publié dans le dernier numéro de *Journal officiel* n° 68, ce décret fixant les catégories des bénéficiaires de l'allocation forfaitaire de solidarité, ainsi que les conditions et les modalités du bénéfice de cette allocation, établit une allocation mensuelle de 7.000 dinars algériens, spécifiquement destinée aux femmes algériennes



de moins de 60 ans, responsables de famille et ne disposant d'aucune source de revenu, ni pour elles ni pour leurs conjoints. Les veuves, divorcées ou autres femmes chefs de famille sont éligibles à cette aide, sous réserve de remplir les conditions requises.

Par ailleurs, le décret prévoit également une allocation de 12.000 dinars pour les personnes en situation de handicap ou pour les familles prenant en charge un membre de cette catégorie. Pour bénéficier de cette allocation, les personnes concernées doivent déposer un dossier auprès des services municipaux, notamment au bureau de l'action sociale, en fournissant les documents justificatifs nécessaires. Cette aide s'adresse exclusivement aux personnes sans source de revenu. Les célibataires et divorcées sans enfants ne sont pas incluses dans cette mesure, bien que l'élargissement des critères d'éligibilité soit envisagé. Les conditions d'éligibilité stipulent que les bénéficiaires doivent être de nationalité algérienne, résider en

Algérie, être âgés de moins de 60 ans et assumer la responsabilité d'une famille.

Ces nouvelles mesures constituent une avancée significative, témoignant de la reconnaissance, par le gouvernement algérien, du rôle fondamental de ces femmes dans la société et de l'importance d'un soutien accru pour celles qui assument seules le bien-être de leurs proches.

Bien que cette initiative soit accueillie favorablement comme un soutien essentiel aux plus démunis, elle suscite également débat. Les critères d'éligibilité, encore en phase de clarification, ont généré diverses réactions sur les réseaux sociaux, témoignant d'un intérêt croissant pour cette mesure. De nombreuses femmes s'interrogent sur leur éligibilité, soulevant ainsi des questions légitimes. Il sera intéressant d'observer, avec le temps, si cette mesure contribuera à renforcer le pouvoir d'achat des ménages les plus modestes et à réduire, même modestement, les situations de précarité.

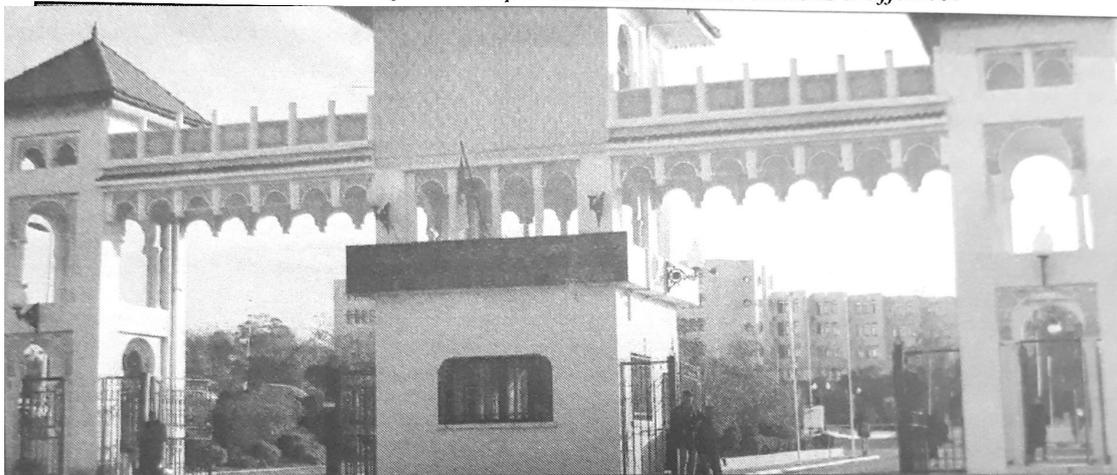
La pénétrante de Djen-Djen au menu

Le gouvernement a, par ailleurs, examiné un projet de décret exécutif fixant les modalités d'exercice par les titulaires de doctorat, non salariés, des activités de recherche dans le cadre de relations contractuelles, afin de promouvoir la qualité de la recherche, notamment dans les domaines prioritaires, tels que la sécurité alimentaire, la sécurité sanitaire, la sécurité hydrique et la cybersécurité. Le texte est lié au renforcement du rôle économique de l'université et la consécration de son ouverture sur l'environnement économique. Enfin, l'Exécutif a entendu des communications sur l'état d'avancement du projet de réalisation de la pénétrante autoroutière reliant le port de Djen-Djen à l'autoroute Est-Ouest, ainsi que le projet de construction du barrage de Djedra, dans la wilaya de Souk Ahras, et qui devrait être achevé à la fin de l'année en cours, ainsi que des installations et des structures sportives. S. B.

EL MOUDJAHID

UNIVERSITÉ FERHAT-ABBAS DE SÉTIF RENCONTRE AVEC DES PORTEURS DE PROJETS

Les sciences de la nature et de la vie au service du développement durable et de l'économie nationale sont le thème du colloque tenu à l'université Ferhat-Abbas, en présence de jeunes porteurs de projets innovants affiliés à l'incubateur de cette université et des chefs d'entreprise à l'effet d'établir de potentiels partenariat et autres relations d'affaires.



De notre correspondant :
■ FAROUK ZOGHBI

Ce Café d'affaires organisé par les responsables de la faculté des sciences de la nature et de la vie au niveau de l'auditorium Mouloud Kacem-Nait Belkacem atteste des efforts qui sont consentis par cette université dans l'accompagnement et la valorisation de projets à impact positif direct sur la société.

Un colloque, le sixième du genre, qui a permis de déboucher sur des résultats positifs qui abondent dans le sens de la stratégie mise en œuvre par ce secteur stratégique de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique pour que l'université soit ce creuset qui permet aux étudiants d'aller vers une formation et

une recherche innovantes au service du développement du pays.

Les sciences de la nature et de la vie constituent la pierre angulaire de la construction d'une compréhension des sciences biologiques, environnementales et agricoles et relèvent d'un domaine qui permet à l'étudiant d'acquérir une vision profonde et globale de la vie sous toutes ses formes et à tous les niveaux, ouvrant la voie à divers débouchés professionnels dans des domaines aussi importants que ceux de la médecine, la pharmacie, la biotechnologie ainsi que des sciences agricoles, indique à El Moudjahid Khenouf Seddik, doyen de la Faculté des sciences et de la nature.

Une rencontre qui a été aussi

l'occasion pour certains créateurs de start-up de présenter leurs expériences, facilitant leur intégration dans le monde de l'entreprise et générant par la même la richesse et l'emploi.

Il s'agira pour ce genre de rencontre de développer la relation entre l'université et son environnement économique et social, d'identifier les intérêts et préoccupations entre l'université et les institutions sociales et économiques pour le développement durable et le renforcement de l'économie nationale, et d'impliquer le secteur économique dans la formation pour augmenter l'efficacité des diplômés.

F. Z.

EL MOUDJAHID

ÉCOLE NATIONALE DES INGÉNIEURS
DE TLEMCCEN

L'ENVIRONNEMENT AU CŒUR DE LA FORMATION

De notre bureau :
■ ADIL MESSAOUDI

L'Ecole nationale des ingénieurs de la ville Abdelmadjid-Meziane de Tlemccen, située au pôle universitaire de la commune de Chetouane, a formé 232 ingénieurs issus de différentes wilayas, dont 116 ayant le grade d'inspecteur en chef d'hygiène publique et de l'environnement et 116 ayant le grade d'ingénieur d'Etat en gestion technique et urbaine.

Les cadres seront nommés aux postes supérieurs en vue d'assumer les nouvelles fonctions alors qu'un autre programme vise la réadaptation des personnels intégrés dans le cadre du dispositif d'aide à l'insertion professionnelle, au renouvellement des connaissances et à l'amélioration des performances, conformément aux nouvelles dispositions légales et réglementaires, tout en valorisant le réseau de formation à distance à travers la plateforme Tawassol.

En ce qui concerne la nouvelle année scolaire, le directeur central de la formation au ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, Noureddine Aidja, a déclaré qu'un plan de formation est élaboré pour valoriser les compétences et les aptitudes des fonctionnaires. Une approche globale et moderne œuvre principalement à associer tous les experts à la formation, notamment les enseignants universitaires et les cadres ayant une expérience dans la gestion, créant ainsi une harmonie pour

bénéficier de leur expérience. À partir de l'année prochaine, des formations spécialisées destinées aux postes de mise en œuvre et de contrôle de la gestion des collectivités locales seront organisées au niveau des instituts nationaux de formation des personnels des collectivités locales situés à Béchar, Djelfa, Constantine, Ouargla et Oran, dont les statuts ont été récemment révisés. Le wali de Tlemccen, Youcef Bechaoui, est revenu sur la nécessité de mobiliser toute la société civile, les organismes publics et économiques pour parvenir à une politique urbaine conforme aux exigences du développement durable.

Il y a eu également le lancement du club de travail de l'école liée à l'environnement, à la propreté et à l'aménagement de l'environnement ainsi que la présentation de brefs exposés de dix projets environnementaux sélectionnés parmi 230 projets, dont les initiateurs ont participé au Concours Projet d'excellence lancé par l'Ecole, en mai dernier, dans le but d'encourager la gestion et le recyclage des déchets et l'aménagement de l'environnement. Une convention de coopération a été conclue entre l'Ecole et l'université de Belhadj-Bouchaib à Ain Témoins pour encourager la recherche dans le domaine de la gestion technique et urbaine et chef inspecteur de l'administration territoriale de l'hygiène publique et de l'environnement.

A. M.

RÉUNION DE GOUVERNEMENT

La protection des personnes âgées et les activités de recherche passées en revue

LE PREMIER MINISTRE, NADIR LARBAOUI, a présidé, jeudi dernier, une réunion de gouvernement consacrée à la finalisation de l'examen de l'avant-projet de loi relatif à la protection des personnes âgées et un projet de décret exécutif fixant les modalités d'exercice par les titulaires de doctorat, non-salariés, des activités de recherche, dans le cadre de relations contractuelles, a indiqué un communiqué des services du Premier ministre.

« Le Premier ministre, Nadir Larbaoui, a présidé, jeudi dernier, une réunion de gouvernement consacrée à la finalisation de l'examen de l'avant-projet de loi modifiant et complétant la loi relative à la protection des personnes âgées, portant des dispositions visant à renforcer la protection sociale de cette catégorie, à favoriser son intégration et à diversifier les mécanismes de sa prise en char-

ge, conformément à la démarche constitutionnelle et aux cadres de référence internationaux pertinents, notamment les objectifs de développement durable à l'horizon 2030. Pour rappel, la cheffe du bureau du Fonds des Nations unies pour la population (Unfpa), M^{me} Faiza Bendriss, avait félicité l'Algérie pour ses «efforts inlassables consentis en matière de prise en charge des personnes âgées, à travers la mise en place de mécanismes assurant la prise en charge sanitaire nécessaire, les soins gratuits et l'assu-



rance santé». Par ailleurs, selon le communiqué, et «en application des directives du président de la République relatives au renforcement du rôle économique de l'université et la consécration de son ouverture sur l'environnement économique, le gouvernement a examiné un projet de décret exécutif fixant les modalités d'exercice par les titulaires de

doctorat, non-salariés, des activités de recherche dans le cadre de relations contractuelles, afin de promouvoir la qualité de la recherche, notamment dans les domaines prioritaires, tels que la sécurité alimentaire, la sécurité sanitaire, la sécurité hydrique et la cyber-sécurité». Enfin, le gouvernement, indique la même source, a entendu des communications sur

l'état d'avancement du projet de réalisation de la pénétrente autoroutière reliant le port de Djen-Djen à l'autoroute Est Ouest, ainsi que le projet de construction du barrage de Djedra dans la wilaya de Souk Ahras et qui devrait être achevé à la fin de l'année en cours, ainsi que des installations et structures sportives».

■ R. N.

PLATEFORME PROGRES DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Un outil indispensable à la bonne gouvernance

LE SECTEUR DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR et de la recherche scientifique connaît, ces dernières années, des avancées remarquables en termes de numérisation de l'ensemble des activités administratives et de la vie étudiante. L'objectif étant de moderniser l'Université et d'accéder à une bonne gouvernance qui repose sur la transparence, la célérité et la rationalisation des dépenses dans la gestion des campus.

La tutelle a œuvré au développement de la plateforme Progres, dans laquelle on a intégré, progressivement, plusieurs activités, dont le recrutement. L'annonce des opérations de recrutement se fait via des communiqués qui font référence au lien suivant : <https://progres.mesres.dz/webrecrutement/>, via lequel les postulants sont tenus de déposer exclusivement leurs dossiers de candidature. Ces annonces font, en fait, suite aux arrêtés ou aux décisions d'ouverture de concours sur titre auprès des services centraux ou locaux à l'autorité chargée de la Fonction publique. Selon le ministre de l'Enseignement supérieur, Kamel Baddari, cette plateforme s'inscrit dans le cadre du schéma directeur numérique (SDN) du secteur qui constitue, dit-il, un pivot primordial pour l'efficacité de l'enseignement supérieur. «Ce plan principal repose sur 12 enjeux et 7 programmes stratégiques. Il tend, entre autres, à l'amélioration de la visibilité de l'Université afin d'en faire une destination de choix pour les étudiants étrangers, en plus de son implication, pleinement, dans le développement économique», avait-il affirmé. Et pour mettre à jour les conditions de recrutement, de promotion et de classification des professeurs universitaires, la tutelle s'est attelée sur la révision des conditions y afférentes après concertation avec les partenaires sociaux et la famille universitaire. Des concertations qui ont été sanctionnées par la promulgation, il y a quelques mois, de plusieurs statuts particuliers.

Fouf Baddari, l'Université, qui ambitionne d'être la locomotive de la croissance économique, se doit d'être moderne en introduisant les bonnes pratiques de la gouvernance. D'au-



ETUDIANT

tant que la qualité de l'enseignement et de la formation universitaires est tributaire de la sélection d'un corps enseignant compétent avec les profils les plus adéquats qui devraient répondre aux critères requis. Outre la transparence et la compétence, il s'agit aussi de gagner, grâce à cet outil de recrutement, en termes de célérité et d'efficacité dans le traitement des dossiers de candidature. S'ajoute à cela la possibilité de constituer une base de données dans laquelle l'on peut puiser en cas de besoin.

De même que la dématérialisation des procédures d'embauche permet d'économiser des dépenses inutiles en s'approchant le plus possible de l'objectif zéro papier. Un objectif souligné, à maintes occasions, par le ministre de l'Enseignement supérieur, Kamel Baddari, depuis sa nomination à la

tête du secteur en septembre 2022. À ce titre, Rachid Dahmani, président du Conseil national des travailleurs de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique assure que «la tutelle a pu avancer dans ce dossier concernant le corps enseignant, dont le recrutement, le classement et la promotion s'opèrent désormais via la plateforme Progres». «C'est un pas à saluer, puisqu'il a permis de gérer les dossiers de candidature des enseignants dans la transparence, l'égalité des chances et le respect des cas prioritaires», appuie-t-il.

Et d'ajouter : «L'évaluation des candidatures se fait essentiellement en se basant sur les dossiers déposés. Quant à l'avis des établissements concernés par l'opération de recrutement après entretien de recrutement, son barème est de 4/20.» Cependant, beaucoup reste à faire, poursuit-il, pour

les autres fonctionnaires appartenant aux corps communs du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. «En tant que syndicat, nous voyons qu'il est nécessaire que les autres fonctionnaires aient leur propre statut particulier, à même d'accéder à une meilleure organisation et une gestion transparente des promotions, comme c'est cas pour le corps enseignant», suggère-t-il.

Après cette réforme aspirée, il est également impératif, soutient l'interlocuteur, de mettre en place une plateforme de recrutement dédiée à ces fonctionnaires. «Seule la numérisation du recrutement pourrait garantir la transparence et l'équité dans les opérations de recrutement et d'accès aux postes supérieurs», conclut le syndicaliste.

■ A. Mehdid

UNIVERSITÉ ALGER 2

Ouverture d'un département de langue chinoise

Le premier département de langue chinoise en Algérie a été inauguré, jeudi dernier, à la faculté des langues de l'Université Alger 2 Abou El Kacem-Saadallah, en présence du chargé d'affaires de l'ambassade de la République de Chine en Algérie. Tous les invités et organisateurs de la cérémonie ont affirmé que ce premier département reflète la profondeur des relations historiques et l'amitié solide entre les deux pays notamment dans le domaine de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, tel que préconisé par les deux chefs d'État.

Le directeur général des enseignements et de la formation au niveau du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Ali Choukri a adressé ses félicitations aux responsables de l'université pour avoir donné corps à ce projet en coopération avec l'Université normale Nord-Ouest de Chine. Il a évoqué une dynamique stratégique du ministère s'agissant de l'ouverture de l'université à son environnement intérieur et à l'international. «La concrétisation d'un tel projet donnera un souffle et conférera une nouvelle valeur ajoutée aux relations algéro-

chinoises», a-t-il affirmé. «Le renforcement de ces relations sera couronné progressivement par l'ouverture de départements dans d'autres universités à l'échelle nationale», a-t-il ajouté.

De son côté, le chargé d'affaires de l'ambassade de Chine, Zhao Pingsheng, a mis en lumière les relations historiques entre son pays et l'Algérie. Abordant les échanges culturels et scientifiques, le diplomate a déclaré que ces deux domaines ont connu au fil des ans un progrès qualitatif. Et d'ajouter : «La langue est un lien d'inspiration mutuelle entre les civilisations. Les grandes pensées de la civilisation chinoise, telles que la primauté de la paix et l'harmonie respectueuse de la diversité, ont les mêmes connotations et objectifs que ceux de la civilisation islamique qui prône la paix et la tolérance», a-t-il conclu. Pour sa part, le recteur de l'Université Alger 2, Saïd Rahmani, a rappelé la symbolique de la journée du 17 octobre soutenant que l'inauguration du département de la langue chinoise est une nouvelle pierre angulaire dans l'édifice de coopération entre l'Algérie et la Chine. Il a également révélé que ce projet a été concrétisé dans le sillage du ren-



forcement des relations algéro-chinoises préconisées par les deux présidents de la République et des orientations du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique qui n'a lésiné sur aucun moyen afin que le département soit doté de moyens technologiques très développés et puisse voir

le jour. Pour son début, il reçoit 50 étudiants dans un environnement favorisant l'interactivité et un apprentissage de la langue dans des conditions optimales, d'autant que ce département est considéré comme une expérience pilote.

■ Amirouche Lebbal

Réunion du Gouvernement **La protection des personnes âgées et la recherche au menu**

Le Premier ministre, M. Nadir Larbaoui, a présidé, jeudi, une réunion du Gouvernement consacrée à la finalisation de l'examen de l'avant-projet de loi relatif à la protection des personnes âgées et un projet de décret exécutif fixant les modalités d'exercice par les titulaires de doctorat, non-salariés, des activités de recherche dans le cadre de relations contractuelles, indique un communiqué des Services du Premier ministre. La réunion a été consacrée à la finalisation de l'examen de l'avant-projet de loi modifiant et complétant la loi relative à la protection des personnes âgées, portant des dispositions visant à renforcer la protection sociale de cette

catégorie, à favoriser son intégration et à diversifier les mécanismes de sa prise en charge, conformément à la démarche constitutionnelle et aux cadres de référence internationaux pertinents, notamment les objectifs de développement durable à l'horizon 2030.

D'autre part, et en application des directives du Président de la République relatives au renforcement du rôle économique de l'université et la consécration de son ouverture sur l'environnement économique, le Gouvernement a examiné un projet de décret exécutif fixant les modalités d'exercice par les titulaires de doctorat, non-salariés, des activités

de recherche dans le cadre de relations contractuelles, afin de promouvoir la qualité de la recherche, notamment dans les domaines prioritaires, tels que la sécurité alimentaire, la sécurité sanitaire, la sécurité hydrique et la cyber-sécurité.

Enfin, le Gouvernement a entendu des communications sur l'état d'avancement du projet de réalisation de la pénétrante autoroutière reliant le port de Djen-Djen à l'autoroute Est Ouest, ainsi que le projet de construction du barrage de Djedra dans la wilaya de Souk Ahras, et qui devrait être achevé à la fin de l'année en cours, ainsi que des installations et des structures sportives.

Un département de la langue chinoise à l'Université d'Alger 2

Un département de la langue chinoise a été inauguré, jeudi, au niveau du département des langues étrangères de l'Université d'Alger 2 "Abou El Kacem Saâdallah", en collaboration avec l'université chinoise "Northwest" et ce dans le cadre de la politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique visant à permettre l'ouverture de l'université algérienne sur son environnement extérieur.

Dans une allocution prononcée à cette occasion, le directeur de l'enseignement et de la formation au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Ali Choukri, a précisé que la création du département de la langue chinoise à l'université "Abou El Kacem Saâdallah", s'inscrit dans le cadre du "renforcement de l'apprentissage

des langues étrangères en Algérie", soulignant que cette démarche "contribuera au renforcement de l'amitié historique liant l'Algérie et la République populaire de Chine".

"Le nombre d'étudiants inscrits dans ce département au titre de l'année universitaire 2024-2025 s'élève à 50 étudiants en tant que première expérience", a-t-il dit, exprimant son souhait "d'augmenter ce chiffre dans les prochaines années notamment avec l'ouverture d'autres départements de la langue chinoise dans d'autres universités à l'échelle nationale".

De son côté, le recteur de l'université d'Alger 2, Said Rahmani, a affirmé que l'inauguration de ce département constituait "une pierre angulaire dans l'enseignement de la langue chinoise en Algérie", et ce dans le cadre du "pro-

gramme de coopération entre les deux pays, auquel le président de la République, M. Abdelmajid Tebboune et son homologue chinois, M. Xi Jinping accordent une grande importance".

Il a, dans ce sens, fait savoir que cette coopération "incarne l'échange culturel et de connaissances entre les deux côtés, à travers l'enseignement de la langue chinoise à l'université algérienne, ainsi que la mobilité des étudiants chinois chaque année en Algérie pour apprendre la langue arabe".

Le chargé d'affaires de l'ambassade de la République populaire de Chine à Alger, Zhao Pingsheng, a salué cette initiative visant à "promouvoir l'enseignement de la langue chinoise en Algérie", ce qui reflète, a-t-il dit, les liens d'amitié historiques entre les deux pays.

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR **Colère des étudiants en médecine**

Les étudiants en sciences médicales ayant réussi l'examen de résidanat sont en colère. Ils affichent leur mécontentement depuis mercredi dernier en tenant des rassemblements au sein des facultés de médecine à travers de nombreuses wilayas du pays.

À l'origine du problème, le nombre de postes de spécialisation ouvert qu'ils jugent insuffisant. Cette situation a poussé certaines facultés à reporter la répartition des postes en attendant de trouver une solution. Certaines ont également annoncé de nouveaux postes. Mais cela reste insuffisant pour les étudiants qui soulèvent également le problème du gel de l'authentification des diplômes ainsi que la décision d'exclusion pour une période de 3 ans en cas d'abandon de poste. Une réunion est prévue aujourd'hui au siège du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique avec les représentants des étudiants pour tenter de trouver une solution à la situation.

S. A.

SENSIBILISATION SUR L'ENTREPRENEURIAT

L'université Constantine 3 s'y met

Les 15 et 16 octobre, la faculté de génie des procédés de l'université Constantine 3 a accueilli des journées de sensibilisation autour de l'arrêté ministériel 1275, initié en septembre 2022, sous le slogan «Un Diplôme, Une Startup».

Cet événement a réuni les étudiants de diverses facultés, dont les facultés de génie des procédés, de médecine, de communication et d'architecture. Son objectif principal était d'informer et motiver les étudiants à intégrer les notions de l'entrepreneuriat dans leur parcours universitaire. Le professeur Belmahi Mohamed Habib, doyen de la faculté de génie des procédés, a ouvert les journées en rappelant l'importance de cet arrêté ministériel dans le contexte actuel. Selon lui, ce dispositif offre aux

étudiants une opportunité unique de transformer leurs connaissances académiques en projets concrets et innovants, tout en leur permettant de répondre aux besoins du marché de l'emploi par la création de start-up. De son côté, M^{me} Boufenara Karima, qui a également pris la parole lors de l'événement, a détaillé les mécanismes mis en place par l'arrêté ministériel 1275. Elle a expliqué que ce texte encourage les étudiants, dès la phase universitaire, à développer des projets entrepreneuriaux en lien

avec leur domaine d'études. M^{me} Boufenara a aussi souligné le rôle des incubateurs et des plateformes d'accompagnement, qui fournissent aux étudiants un encadrement essentiel pour concrétiser leurs idées et obtenir des labels de start-up.

En effet, cet arrêté vise à intégrer la dimension entrepreneuriale directement dans les cursus académiques, offrant aux jeunes diplômés une nouvelle voie d'insertion professionnelle. Il est à noter que, depuis le lancement de l'initiative, l'université Constantine 3 n'a enregistré que quatre labels de start-up au cours des deux dernières années. Ce chiffre relativement

bas met en évidence les défis auxquels l'université fait face dans la promotion de l'entrepreneuriat étudiant. Riad Hamadouche, vice-recteur chargé de la pédagogie au niveau de l'université Constantine 3 Salah-Boubnider, a mentionné que l'université travaille activement à augmenter ce nombre en sensibilisant davantage les étudiants aux avantages de l'arrêté et en renforçant l'accompagnement des projets. Ces journées de sensibilisation visent à inciter les étudiants à considérer l'entrepreneuriat comme une véritable option de carrière, en leur montrant les étapes concrètes pour transformer un

diplôme universitaire en une start-up viable.

À travers des sessions de discussions et des ateliers pratiques, l'université espère motiver les étudiants à participer activement à cette dynamique innovante et à contribuer à l'essor de l'économie locale par le biais de projets entrepreneuriaux.

Avec ces journées de sensibilisation, l'université Constantine 3 réaffirme son engagement envers le développement de l'entrepreneuriat universitaire et l'innovation, tout en s'alignant sur les objectifs nationaux de diversification économique et de soutien à la jeunesse.

Ilhem Tir

RÉUNION DU GOUVERNEMENT

La protection des personnes âgées et les activités de recherche passées en revue

Le Premier ministre, Nadir Larbaoui, a présidé, jeudi, une réunion du gouvernement consacrée à la finalisation de l'examen de l'avant-projet de loi relatif à la protection des personnes âgées et un projet de décret exécutif fixant les modalités d'exercice par les titulaires de doctorat, non-salariés, des activités de recherche dans le cadre de relations contractuelles, indique un communiqué des services du Premier ministre, dont voici le texte intégral : «Le Premier ministre, Monsieur Nadir Larbaoui, a présidé, ce jeudi 17 octobre 2024, une réunion du Gouvernement consacrée à la finalisation de l'examen de l'avant-projet de loi modifiant et complétant la loi relative à la protection des

personnes âgées, portant des dispositions visant à renforcer la protection sociale de cette catégorie, à favoriser son intégration et à diversifier les mécanismes de sa prise en charge, conformément à la démarche constitutionnelle et aux cadres de référence internationaux pertinents, notamment les objectifs de développement durable à l'horizon 2030. D'autre part, et en application des directives de monsieur le président de la République relatives au renforcement du rôle économique de l'université et la consécration de son ouverture sur l'environnement économique, le Gouvernement a examiné un projet de décret exécutif fixant les modalités d'exercice par les titulaires de doctorat,

non-salariés, des activités de recherche dans le cadre de relations contractuelles, afin de promouvoir la qualité de la recherche, notamment dans les domaines prioritaires, tels que la sécurité alimentaire, la sécurité sanitaire, la sécurité hydrique et la cybersécurité. Enfin, le Gouvernement a entendu des communications sur l'état d'avancement du projet de réalisation de la pénétrente autoroutière reliant le port de Djen-Djen à l'autoroute Est-Ouest, ainsi que le projet de construction du barrage de Djedra dans la wilaya de Souk Ahras, et qui devrait être achevé à la fin de l'année en cours, ainsi que des installations et des structures sportives».

UNIVERSITÉ D'ALGER 2 INAUGURATION DU DÉPARTEMENT DE LANGUE CHINOISE

Un département de langue chinoise a été inauguré, jeudi, au niveau du département des langues étrangères de l'université d'Alger 2 Abou El Kacem Saâdallah, en collaboration avec l'université chinoise Northwest, et ce, dans le cadre de la politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique visant à permettre l'ouverture de l'université algérienne sur son environnement extérieur. Dans une allocution prononcée à cette occasion, le directeur de l'enseignement et de la formation au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Ali Choukri, a précisé que la création du département de langue chinoise à l'université Abou El Kacem Saâdallah s'inscrit dans le cadre du *«renforcement de l'apprentissage des langues étrangères en Algérie»*, soulignant que cette démarche *«contribuera au renforcement de l'amitié historique liant l'Algérie et la République populaire de Chine»*. *«Le nombre d'étudiants inscrits dans ce département au titre de l'année universitaire 2024-2025 s'élève à 50, en tant que première expérience»*, a-t-il dit, exprimant son souhait de voir *«augmenter ce chiffre dans les prochaines années, notamment avec l'ouverture d'autres départements de langue chinoise dans d'autres universités à l'échelle nationale»*. De son côté, le recteur de l'université d'Alger 2, Said Rahmani, a affirmé que l'inauguration de ce département constituait *«une pierre angulaire dans l'enseignement de la langue chinoise en Algérie»*, et ce, dans le cadre du *«programme de coopération entre les deux pays, auquel le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, et son homologue chinois, Xi Jinping, accordent une grande importance»*. Il a, dans ce sens, fait savoir que cette coopération *«incarne l'échange culturel et de connaissances entre les deux côtés, à travers l'enseignement de la langue chinoise à l'université algérienne, ainsi que la mobilité des étudiants chinois chaque année en Algérie pour apprendre la langue arabe»*.

Le chargé d'affaires de l'ambassade de la République populaire de Chine à Alger, Zhao Pingsheng, a salué cette initiative visant à *«promouvoir l'enseignement de la langue chinoise en Algérie»*, ce qui reflète, a-t-il dit, les liens d'amitié historiques entre les deux pays.

UNIVERSITÉ LE PR MOUNI DANS LE TOP 2% DES CHERCHEURS LES PLUS CITÉS

Le professeur Lotfi Mouni, exerçant à l'université Akli Mohand Oulhadj de Bouira (UAMOB), s'est récemment distingué sur la scène internationale en figurant dans la liste des meilleurs scientifiques au monde. Cette distinction remarquable a été mise en lumière par son classement parmi les meilleurs scientifiques du monde,



PHOTO : DR

Le Pr Mouni Lotfi

selon un prestigieux palmarès publié par l'université américaine de Stanford en août dernier. Bien que surpris par cette distinction, le professeur en est évidemment très fier. *«Se retrouver dans le top 2% mondial des scientifiques les plus performants était une véritable surprise pour moi, mais aussi une immense fierté. Cette reconnaissance est le résultat d'un travail d'équipe mené ces trois dernières années. Malgré les difficultés et le manque de moyens auxquels nous sommes confrontés, nous avons réussi à relever le défi»*, dira le Pr Mouni. Quant aux critères de sélection les plus importants pour ce classement, ils tournaient autour de la qualité et l'impact des publications scientifiques, ainsi que le nombre de citations de ces travaux par d'autres chercheurs. Avec ses 84 publications indexées dans la base de données Scopus, le chercheur bouiri s'est frayé une place parmi les brillants scientifiques. Le professeur Mouni est actuellement directeur du laboratoire de gestion et valorisation des ressources naturelles et assurance qualité au sein de la faculté des sciences naturelles de l'UAMOB.

Il est également membre du consortium du projet SWRIPS, financé par le programme Partenariat pour la recherche et l'innovation dans la zone méditerranéenne (Prima). Le consortium, englobant 14 laboratoires internationaux, aura pour mission de mettre en œuvre une économie circulaire de l'eau. Par ailleurs, 68 autres scientifiques algériens figurent dans le top 2% établi par l'université de Stanford.

O. Arbane

UNIVERSITÉ D'ALGER 2 INAUGURATION DU DÉPARTEMENT DE LANGUE CHINOISE

L'université d'Alger 2 Abou El Kacem Saâdallah a inauguré, jeudi, un nouveau département de langue chinoise au sein du département des langues étrangères. Cette initiative est le fruit d'une collaboration avec l'université chinoise Northwest et s'inscrit dans le cadre de la politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, visant à renforcer l'ouverture des universités algériennes à l'international.

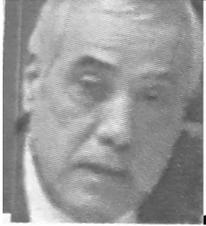
Lors de la cérémonie d'inauguration, Ali Choukri, directeur de l'enseignement et de la formation au ministère, a souligné que ce projet s'inscrivait dans une volonté de «renforcer l'apprentissage des langues étrangères en Algérie».

Il a ajouté que cette initiative contribuerait à «consolider l'amitié historique entre l'Algérie et la République populaire de Chine».

Pour cette première année académique 2024-2025, 50 étudiants ont été inscrits dans ce nouveau programme, avec l'objectif d'accroître ce nombre à l'avenir et d'étendre ce type de formation à d'autres universités du pays.

Said Rahmani, recteur de l'université d'Alger 2, a décrit cette inauguration comme «une étape majeure dans l'enseignement de la langue chinoise en Algérie», en soulignant l'importance que les présidents Abdelmadjid Tebboune et Xi Jinping accordent à cette coopération.

Rahmani a précisé que cet échange éducatif fait partie d'un programme plus large de coopération bilatérale, avec également la possibilité pour des étudiants chinois de venir en Algérie chaque année pour étudier la langue arabe. Zhao Pingsheng, chargé d'affaires à l'ambassade de Chine en Algérie, a salué cette initiative, qu'il voit comme un moyen de «promouvoir l'enseignement de la langue chinoise en Algérie», tout en reflétant les liens historiques entre les deux nations. De son côté, le vice-recteur de l'université Northwest a exprimé son engagement à renforcer les échanges scientifiques et académiques entre les deux établissements, dans le but de rapprocher encore davantage les deux cultures à travers l'éducation.



PERSONNES ÂGÉES, DOCTORANTS ET PROJETS STRATÉGIQUES

Trois dossiers sur le bureau de Larbaoui

L'ouverture de l'Université algérienne «sur l'environnement économique» est l'un des axes centraux de la réunion.

P 1

Lire en page 4 l'article de Said Boucetta

PERSONNES ÂGÉES, DOCTORANTS ET PROJETS STRATÉGIQUES

Trois dossiers sur le bureau de Larbaoui

L'OUVERTURE de l'université algérienne «sur l'environnement économique» est l'un des axes centraux de la réunion.

■ SAÏD BOUCETTA

Le gouvernement a planché, lors de sa réunion hebdomadaire qui s'est tenue jeudi au lieu du traditionnel mercredi, en raison de la visite du président libyen, sur un avant-projet de loi relatif à la protection des personnes âgées.

Ce texte complète et modifie «la loi relative à la protection des personnes âgées». De nouvelles dispositions «visant à renforcer la protection sociale de cette catégorie», y ont été insérées avec l'objectif de «favoriser son intégration et diversifier les mécanismes de sa prise en charge», retient le communiqué du Premier ministre. Dans son travail, le législateur s'est, bien entendu, conformé «à la démarche constitutionnelle et aux cadres de référence internationaux pertinents», rapporte la même source, relevant une intention de souscrire aux «objectifs de développement durable à l'horizon 2030».

Le communiqué du Premier ministre n'a pas détaillé les mécanismes juridiques examinés, mais l'on peut déduire de ces amendements qu'ils sont de nature à renforcer le corpus législatif destiné à mieux proté-



ger les personnes. Faut-il rappeler que cette catégorie de personnes, bien que bénéficiant d'un traitement traditionnel de la société algérienne, n'est pas moins fragilisée sur le plan financier, en raison d'une pension de retraite qui n'arrive toujours pas à rattraper l'inflation. Il faut également noter que la part du troisième âge dans la

société algérienne a une tendance à grossir, souvent, par-là même, des problématiques propres.

Sur un autre chapitre, autrement plus «dynamique», le gouvernement a examiné un projet de décret exécutif, dont l'intitulé est plutôt long, mais qui révèle un saut significatif au plan scientifique. En effet, le

texte fixe «les modalités d'exercice par les titulaires de doctorat, non salariés, des activités de recherche dans le cadre de relations contractuelles», lit-on dans le communiqué des services du Premier ministre.

Ce décret vient en «application des directives de monsieur le président de la République relatives au renforcement du

rôle économique de l'université», informe le gouvernement.

L'ambition de la démarche tient également d'une volonté de concrétiser l'ouverture de l'université algérienne «sur l'environnement économique» à travers la promotion de «la qualité de la recherche, notamment dans les domaines prioritaires, tels que la sécurité alimentaire, la sécurité sanitaire, la sécurité hydrique et la cybersécurité». L'ambition n'est manifestement pas mineure et l'enjeu est de taille, puisqu'il s'agira, pour le gouvernement, de compter presque exclusivement sur la matière grise locale. Cela renseigne sur le poids stratégique du décret. Avant de conclure la réunion, «le gouvernement a entendu des communications sur l'état d'avancement du projet de réalisation de la pénétrente autoroutière reliant le port de Djen Djen à l'autoroute Est-Ouest, ainsi que le projet de construction du barrage de Djedra dans la wilaya de Souk Ahras».

Ce dernier projet «devrait être achevé à la fin de l'année en cours, ainsi que des installations et des structures sportives», conclut le communiqué du Premier ministre.

S. B.

P 4